الأمم المتحدة

A/C.2/68/SR.27

الجمعية العامة

الدورة الثامنة والستون

Distr.: General
25 November 2013
Arabic
Original: English

الوثائق الرسمية

اللجنة الثانية

محضر موجز للجلسة السابعة والعشرين

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الاثنين، ٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣، الساعة ١٠:٠٠

الرئيس: السيد ديالو ..... (السنغال)

ولاحقا: السيدة براون (نائبة الرئيس) ..... (جامايكا)

المحتويات

البند ١٩ من جدول الأعمال: التنمية المستدامة

(أ) تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ وبرنامج مواصلة تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ ونتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة ومؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة

(ب) متابعة وتنفيذ استراتيجية موريشيوس من أجل مواصلة تنفيذ برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية

(ج) الاستراتيجية الدولية للحد من الكوارث

(د) حماية المناخ العالمي لمنفعة الأجيال البشرية الحالية والمقبلة

(هـ) تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر في البلدان التي تعاني من الجفاف الشديد و/أو من التصحر، وبخاصة في أفريقيا

هذا المحضر قابل للتصويب. وينبغي إدراج التصويبات في نسخة من المحضر مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني وإرسالها في أقرب وقت ممكن إلى: Chief of the Documents Control Unit (srcorrections@un.org).

وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org/).

13-54172 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

(و) اتفاقية التنوع البيولوجي

(ز) تقرير مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة عن دورته العالمية الأولى

(ح) الانسجام مع الطبيعة

(ط) التنمية المستدامة للجبال

(ي) دور المجتمع الدولي في منع التهديد الإشعاعي في آسيا الوسطى

افتتحت الجلسة في الساعة ١٠:٠٥.

البند ١٩ من جدول الأعمال: التنمية المستدامة (A/68/79-E/2013/69 و A/68/258 و A/68/278 و A/68/308 و A/68/309 و A/68/383 و A/68/544 و A/C.2/68/3 و A/C.2/68/5)

(أ) تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ وبرنامج مواصلة تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ ونتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة ومؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة (A/68/310 و A/68/321 و A/68/322)

(ب) متابعة وتنفيذ استراتيجية موريشيوس من أجل مواصلة تنفيذ برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية (A/68/316)

(ج) الاستراتيجية الدولية للحد من الكوارث (A/68/320)

(د) حماية المناخ العالمي لمنفعة الأجيال البشرية الحالية والمقبلة (A/68/260)

(هـ) تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر في البلدان التي تعاني من الجفاف الشديد و/أو من التصحر، وبخاصة في أفريقيا (A/68/260)

(و) اتفاقية التنوع البيولوجي (A/68/260 و A/C.2/68/2)

(ز) تقرير مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة عن دورته العالمية الأولى (A/68/25)

(ح) الانسجام مع الطبيعة (A/68/325 و A/68/325/Corr.1)

(ط) التنمية المستدامة للجبال (A/68/307)

(ي) دور المجتمع الدولي في منع التهديد الإشعاعي في آسيا الوسطى (A/68/143/Rev.1)

١ - **السيدة فالشتروم** (الأمينة العامة المساعدة لشؤون الحد من أخطار الكوارث): عرضت تقرير الأمين العام عن تنفيذ الاستراتيجية الدولية للحد من الكوارث (A/68/320)، فقالت إن التقرير يقدم لمحة عامة عن التقدم المحرز خلال الأشهر الـ ١٢ الماضية في تنفيذ إطار عمل هيوغو للفترة الممتدة من عام ٢٠٠٥ إلى عام ٢٠١٥، استجابة لقرار الجمعية العامة ٦٧/٢٠٩. وأضافت أن الاستثمارات التي تهدف إلى الحد من أخطار الكوارث القائمة أنقذت حياة الكثيرين، إلا أن هناك حاجة إلى اتخاذ إجراء أكثر جرأة لمعالجة استمرار تراكم المخاطر وكفالة قدرة السكان على التكيف والاستمرارية. وقد أسفرت المشاورات التي أُجريت على الصعد الوطني والإقليمي والعالمي بشأن إيجاد إطار يخلف إطار عمل هيوغو عن وجود فهم واسع النطاق لأهمية الحد من مخاطر الكوارث من أجل تحقيق التنمية المستدامة والتصدي للتحديات التي يطرحها تغير المناخ. وسلطت تلك المشاورات أيضا الضوء على ضرورة تعزيز الإطار التالي عن طريق الالتزام بتلبية احتياجات الفئات الأشد فقرا والأشد ضعفا. وقدمت لجنة القانون الدولي مساهمة معيارية قيمة في وضع هذا الإطار. وعلى أرض الواقع، فإن الحاجة تدعو إلى مواصلة العمل لجمع المزيد من البيانات وللتعلم من التجارب الوطنية؛ ففي جميع أنحاء العالم، يقوم ٦٠ بلدا فعليا بجمع البيانات المتعلقة بالكوارث، ومن المأمول أن ينضم إلى تلك البلدان ٣٠ بلدا إضافيا في غضون عام واحد، وأن يستمر هذا العدد في الازدياد. وأعربت اليابان، التي عرضت استضافة مؤتمر الأمم المتحدة العالمي الثالث المعني بالحد من أخطار الكوارث في أوائل عام ٢٠١٥، عن حرصها بوجه خاص على تبادل الدروس التي تعلمتها واستفادت منها من جراء كارثة التسونامي والزلزال الذي ضرب المنطقة عام ٢٠١١.

٢ - **السيدة فيغويريس** (الأمينة التنفيذية لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ): قامت، في معرض كلمتها التي ألقتها عن طريق وصلة فيديو من بون، بعرض تقريرها بشأن مؤتمر الأمم المتحدة المعني بتغير المناخ المعقود في الدوحة في عام ٢٠١٢ (A/68/260، الفرع الأول). وقالت إن التقدم السياسي الكبير الذي أُحرز في تلك المناسبة ليس كافيا للحد من الزيادة في متوسط درجات الحرارة العالمية إلى ما دون درجتين مئويتين، إلا أنه يُعتبر خطوة بالغة الأهمية من أجل التوصل إلى اتفاق عالمي بشأن تغيير المناخ بحلول عام ٢٠١٥. وأضافت أن فترة الالتزام الثانية في بروتوكول كيوتو قد مُددت لفترة ثماني سنوات، أي حتى عام ٢٠٢٠، حيث التزم ٣٧ بلدا بالوصول إلى الأرقام المستهدفة للحد من الانبعاثات المتمثلة في التقليل بنسبة ١٨ في المائة من معدلات الانبعاثات المحددة بخطوط الأساس الخاصة بها لعام ١٩٩٠. ويتعلق المسار التفاوضي الإضافي الذي أُغلق في الدوحة بتنفيذ الاتفاقية الإطارية المتعلقة بتغير المناخ عن طريق العمل التعاوني الطويل الأجل. وقررت الأطراف أيضا اتخاذ ترتيبات مؤسسية ترمي إلى تزويد البلدان النامية بالدعم المالي والتقني وإلى العمل سويا من أجل التوصل إلى اتفاق جديد يتم اعتماده في عام ٢٠١٥ ويدخل حيز النفاذ في عام ٢٠٢٠. وإضافة إلى ذلك، فقد أكدت البلدان الصناعية مجددا التزامها بتقديم ١٠٠ بليون دولار سنويا من أجل التكيف مع تغير المناخ والتخفيف من آثاره.

٣ - وأضافت أن الأطراف قد أحرزت تقدما كبيرا في عدة مجالات أخرى، ترد تفاصيلها في التقرير. وتجدر الإشارة على نحو خاص إلى إنشاء صندوق المناخ الأخضر، الذي يُتوقع أن ينتقل في القريب العاجل إلى مقره الدائم في سونغدو، جمهورية كوريا، وأن يكون جاهزا للرسملة الأولية في أوائل عام ٢٠١٤. ويركز المؤتمر المقبل لتغير المناخ على التوصل إلى اتفاق عالمي جديد، والتمويل في مجال تغير المناخ، وإنشاء آلية دولية لمعالجة الخسائر والأضرار الناجمة عن الآثار المترتبة على تغير المناخ.

٤ - **السيدة باربوت** (الأمينة التنفيذية لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر في البلدان التي تعاني من الجفاف الشديد و/أو من التصحر، وبخاصة في أفريقيا): تكلمت في معرض تقديم تقريرها (A/68/260، الفرع الثاني) عن طريق رسالة مصورة بالفيديو، فقالت إن القرار الذي اتخذته الجمعية العامة في دورتها السابعة والستين بأن تُدرج مسائل التصحر وتدهور الأراضي والجفاف في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ قد أعطى زخما كبيرا لمناقشة تلك المسائل. وتُمثل هذه المسائل تحديات عالمية تخلق صعوبات أمام تحقيق التنمية المستدامة لجميع البلدان، ولا سيما أشدها فقرا. وأضافت أنه ما لم يتخذ المجتمع الدولي خطوات جذرية للتصدي لتلك التحديات، فإن كل التزاماته الأخرى، بما في ذلك تلك المتعلقة بتغير المناخ والتنوع البيولوجي والقضاء على الفقر وتحقيق الأمن الغذائي، ستتعرض للخطر. ويستوجب تحقيق التنمية المستدامة الشاملة للجميع إدراج مسألة الإدارة المستدامة للأراضي باعتبارها جزءا لا يتجزأ من سياسات التنمية الوطنية. وقام عدد قليل جدا من البلدان بالاستثمار في برامج العمل الوطنية من أجل إصلاح الأراضي المتدهورة والحفاظ على النظم الإيكولوجية الضعيفة المعرضة للجفاف المتكرر. وعندما جرى تطبيق سياسات مناسبة على نحو صارم، طرأت في غضون بضع سنوات أوجه تحسّن على الظروف المعيشية للسكان، كما زادت القدرة على التكيف مع تغير المناخ.

٥ - واستطردت قائلة إن نتائج الاجتماعات التي عقدتها الهيئات الفرعية التابعة لاتفاقية مكافحة التصحر قد راعت إلى حد كبير الوثيقة الختامية لمؤتمر ريو+٢٠ من حيث صلتها بالمسائل قيد النظر. وجرى تلخيص المداولات التي تمت في

هذه الاجتماعات في التقرير، الذي ورد فيه أيضا اقتراح باتخاذ عدد من الإجراءات لكي توافق عليها الجمعية العامة. ومنذ كتابة هذا التقرير، عُقدت الدورة الحادية عشرة لمؤتمر الأطراف في الاتفاقية في ويندهوك، ناميبيا، وهي الدورة الأولى التي تُعقد منذ مؤتمر ريو+٢٠. ويتمثل أحد الإنجازات الجوهرية العديدة لهذه الدورة في أنها توصلت إلى توافق في الآراء بشأن عدد كبير من القرارات الرامية إلى تعزيز تنفيذ الاتفاقية على أرض الواقع. فقد قررت إنشاء فريق حكومي دولي يتولى متابعة النتائج الختامية ذات الصلة لمؤتمر ريو+٢٠، ويقدم إليها تقريرا عن ذلك في دورتها المقبلة، وأغلقت باب المناقشة بشأن الترتيبات المؤسسية وذلك باتخاذ قرار بأن تتشارك الآلية العالمية للاتفاقية مع الأمانة في بون في موقع مشترك للعمل. وقالت إنها بالمشاركة مع الأمانة العامة وبدعم من الجمعية العامة، ستواصل العمل مع صانعي القرارات في جميع البلدان لتقديم مساهمة أكبر في تحسين الظروف المعيشية للسكان المعنيين.

٦ - **السيد دياس** (الأمين التنفيذي لاتفاقية التنوع البيولوجي): عرض تقريره (A/68/260، الفرع الثالث)، وقال إنه يشمل بالتفصيل النتائج التي أسفرت عنها الدورة الحادية عشرة لمؤتمر الأطراف في الاتفاقية. ويقدم التقرير أيضا تقييما للتقدم المحرز في ما يتعلق بـ ٢٠ هدفا من الأهداف المحددة زمنيا، التي وردت في الخطة الاستراتيجية للتنوع البيولوجي للفترة ٢٠١١-٢٠٢٠، والتي يُزمع تنفيذها أساسا عن طريق استراتيجيات وخطط العمل الوطنية للتنوع البيولوجي وما يرتبط بها من أهداف وطنية. ويجري حاليا إعداد تقييم شامل وسيرد في الطبعة الرابعة من نشرة توقعات التنوع البيولوجي في العالم، التي ستصدر في أواخر عام ٢٠١٤. وقامت أمانة الاتفاقية بالترويج لعدد من الأنشطة الرامية إلى تشجيع حفظ التنوع البيولوجي واستخدامه على نحو مستدام كما دأبت على تقديم الدعم إلى المناقشات الجارية بشأن خطة عمل التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. وأضاف أن الدورة الثانية عشرة لمؤتمر الأطراف سوف تُعقد في جمهورية كوريا في عام ٢٠١٤، بشأن موضوع ”التنوع البيولوجي من أجل التنمية المستدامة“.

٧ - **السيد سيث** (مدير شعبة التنمية المستدامة): عرض تسعة تقارير للأمين العام. ويتعلق التقرير الأول (A/68/321) بتنفيذ جدول أعمال القرن الحادي والعشرين، ونتائج مؤتمر ريو+٢٠، ومؤتمرات الأمم المتحدة الأخرى المتعلقة بالتنمية المستدامة. ويتناول التقرير الثاني (A/68/310) الخيارات المتعلقة بتيسير تطوير التكنولوجيات النظيفة والسليمة بيئيا ونقلها ونشرها، ويتضمن عددا من التوصيات التي قدمها الأمين العام، بما في ذلك توصيات بإجراء حوارات منتظمة داخل منظومة الأمم المتحدة بشأن إجراء تقييمات للاحتياجات التكنولوجية للبلدان النامية وبشأن أفضل السبل لتلبية تلك الاحتياجات. ويُعنى التقرير الثالث (A/68/308) بتسخير التكنولوجيا الزراعية لأغراض التنمية ويتناول باستفاضة الدور الرئيسي الذي تساهم به هذه التكنولوجيا في تحرير البشرية من براثن الفقر والجوع. ويمثل عقد الأمم المتحدة لتوفير الطاقة المستدامة للجميع موضوع التقرير الرابع (A/68/309)، الذي يتيح الفرصة لوضع خطة عمل عالمية ومنسقة للترويج لمفهومي التكامل والتآزر. أما التقرير الخامس (A/68/719) فيتناول مسألة تعميم مفهوم الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة في منظومة الأمم المتحدة ويوضح أن إدماجها على نحو أكثر منهجية من شأنه أن يتيح للمنظومة أن تقدم الدعم بصورة أفضل إلى الدول الأعضاء في تنفيذ خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ وتحقيق أهداف التنمية المستدامة. وقال إن التقرير السادس (A/68/322)، المتعلق بالتضامن بين الأجيال واحتياجات الأجيال المقبلة، يشير إلى كون هذه المسألة جزءا لا يتجزأ من مفهوم التنمية المستدامة وفي المعاهدات القائمة والإعلانات والقرارات والمقررات

الحكومية الدولية، ويحدد النماذج التي يمكن من خلالها الاهتمام بالأجيال المقبلة عن طريق المؤسسات على صعيد الأمم المتحدة. وأضاف أن التقرير السابع (A/68/316) مكرس لمتابعة وتنفيذ استراتيجية موريشيوس من أجل مواصلة تنفيذ برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية. ويقدم التقرير أمثلة على المبادرات التي اتخذت بالفعل ويُوجز الأعمال التحضيرية للمؤتمر الدولي الثالث المعني بالدول الجزرية الصغيرة النامية، المقرر عقده في ساموا في أيلول/سبتمبر ٢٠١٤؛ ودُعيت اللجنة إلى النظر في مزيد من طرائق العمل في المؤتمر. واستطرد قائلا إن الانسجام مع الطبيعة هو موضوع التقرير الثامن (A/68/325)، الذي يرمي إلى تعزيز الأساس الأخلاقي للعلاقة بين البشرية وكوكب الأرض. أما التقرير التاسع (A/68/258)، فيُعنى بالتدابير التعاونية الرامية إلى تقييم الآثار البيئية للنفايات الناتجة عن إغراق الذخائر الكيميائية في البحر وزيادة الوعي بتلك الآثار. وفي النهاية، عرض تقريرا أعدته منظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة بشأن التنمية المستدامة للجبال (A/68/307)، يقدم توصيات تتعلق بمواصلة تعزيز التنمية في المناطق الجبلية في العالم.

٨ - **السيد هاريس** (مدير مكتب نيويورك لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة): عرض تقرير مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة عن دورته العالمية الأولى، وقال إن الفقرة ٨٨ من الوثيقة الختامية لمؤتمر ريو+٢٠ تدعو على وجه الخصوص إلى تعزيز برنامج الأمم المتحدة للبيئة، ولا سيما عن طريق العضوية العالمية لمجلس إدارته. وأضاف أن الدورة قد حققت نجاحا كبيرا وحضرتها ١٤٦ دولة من الدول الأعضاء والجهات المعنية الرئيسية. وقال إن المشاورات التي أُجريت على مستوى الوزراء في تلك المناسبة قد كُرست للمسائل المتعلقة بالسياسات العامة، وسلطت الضوء على ضرورة زيادة الموارد المالية لكي يتمكن برنامج الأمم المتحدة للبيئة من متابعة تنفيذ الوثيقة الختامية على نحو تام والإسهام في تحقيق أهداف التنمية المستدامة على نحو أكثر فعالية. ووجه الانتباه إلى المقرر الثاني من بين المقررات التي اعتمدت في نهاية الدورة والبالغ عددها ١٤ مقررا، والذي نص على عدد من التدابير المؤسسية الهامة.

٩ - وبعد ذلك، عرض تقرير الأمين العام عن البقعة النفطية على الشواطئ اللبنانية (A/68/544)، الذي يعرض معلومات مستكملة عن التقدم المحرز من أجل تفعيل القرارات المتعاقبة التي اتخذها الجمعية العامة بشأن الكارثة البيئية التي وقعت في عام ٢٠٠٦ بسبب تدمير صهاريج تخزين النفط القريبة من محطة الجية لتوليد الطاقة الكهربائية في لبنان.

١٠ - **السيد رحمن** (منظمة السياحة العالمية): عرض التقرير المتعلق بالسياحة المستدامة والتنمية المستدامة في أمريكا الوسطى (A/68/278)، فقال إن التقرير يبين الكيفية التي يمكن بها للدول السبع الأعضاء في منظومة التكامل لأمريكا الوسطى استخدام ما تقوم به من تخطيط استراتيجي لتطوير السياحة من أجل النهوض بالسياحة المستدامة وتحقيق التنمية المستدامة، ويسلط الضوء على الدروس التي يمكن أن تستخلصها من خبراتها بلدان ومناطق أخرى.

١١ - **السيد دونيفالو** (فيجي): تكلم باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين، فقال إن من المهم أن تضطلع جميع الدول الأعضاء بتعزيز التنمية المستدامة وفقا لمبادئ ريو، وفي مقدمتها، مبدأ المسؤوليات المشتركة ولكن المتباينة. وأضاف أن المجموعة ترحب بإنشاء المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة، وترحب أيضا بتوصيات الأمين العام المتعلقة بإنشاء آلية لتيسير التكنولوجيا. فالبلدان النامية لا يمكنها التحول نحو مسار يحقق تنمية أكثر استدامة دون الحصول على التكنولوجيا الملائمة لذلك؛ بل ومن الضروري جسر

الهوة التكنولوجية بغية تعزيز التصنيع المستدام، والنمو الشامل في جميع أنحاء العالم.

١٢ - وأضاف قائلا إن المجموعة تلاحظ بقلق ضرورة القيام بالكثير جدا لمعالجة مواطن الضعف لدى الدول الجزرية الصغيرة النامية، وتدعو المجتمع الدولي إلى الوفاء بالتزاماته تجاه التنمية المستدامة فيها، على النحو الذي ينص عليه برنامج عمل برنادوس واستراتيجية موريشيوس. وأضاف أن المجموعة تشعر أيضا بالقلق إزاء تزايد حدة آثار الكوارث الطبيعية، وأنها ما زالت ملتزمة بقضية الحد من مخاطر الكوارث. وتعلق المجموعة أهمية كبيرة على المؤتمر العالمي الثالث المعني بالحد من مخاطر الكوارث، المزمع عقده في عام ٢٠١٥؛ وترى ضرورة أن يجري الاستعداد لهذا المؤتمر بطريقة تتسم بالشفافية والانفتاح، وألا يقتصر الحضور على الحكومات فحسب، بل يشمل أيضا غيرها من الجهات المعنية والمجتمع المدني.

١٣ - واستطرد قائلا إن تغير المناخ يعد واحداً من أكبر التحديات العالمية، حيث لا يهدد آفاق التنمية في البلدان النامية فحسب، بل يهدد أيضا، في بعض الحالات، بقاءها ذاته. ولذلك يجب متابعة المفاوضات المتعلقة بتغير المناخ مع إدراك الضرورة الملحة لهذا الأمر. وقد تم إحراز بعض التقدم في الدورة الثامنة عشرة لمؤتمر الأطراف في اتفاقية تغير المناخ، إلا أن فترة الالتزام الثانية من بروتوكول كيوتو تفتقر إلى الطموح. وتأمل المجموعة معالجة هذا الأمر في عام ٢٠١٤. وتدعو البلدان المتقدمة التنمية إلى الوفاء بالتزاماتها في إطار الاتفاقية، وبالتالي، كفالة التفعيل الكامل لأعمال الصندوق الأخضر للمناخ بحلول عام ٢٠١٤.

١٤ - واستطرد قائلا إن اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر ما زالت أداة هامة لتحقيق الأمن الغذائي، والقضاء على الفقر، وتعزيز الاستخدام المستدام للأراضي. ويجب إدراج تلك المسائل في جدول أعمال التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. وتكرر المجموعة الدعوة إلى توفير موارد مالية كافية ويمكن التنبؤ بها من أجل معالجة الآثار المترتبة على التصحر، وتؤيد إنشاء فريق حكومي دولي من الخبراء العلميين يُعنى بمسائل التصحر وتدهور الأراضي والجفاف. وأضاف أن المجموعة تقر أيضا بالدور الهام الذي تؤديه اتفاقية الأمم المتحدة المتعلقة بالتنوع البيولوجي، وترحب المجموعة بالإجراءات التي اتخذت لتعزيز إمكانية الوصول إلى الموارد الجينية وتقاسم الفوائد الناشئة عن الانتفاع بها على نحو منصف؛ ومع ذلك، يتعين الاضطلاع بمزيد من العمل في هذا الاتجاه. وترحب المجموعة كذلك بنتائج الاجتماع الحادي عشر لمؤتمر الأطراف، وتعرب عن أملها في أن يجري اعتماد هدف نهائي لتعبئة الموارد في الاجتماع الثاني عشر. وفي الختام انتقل للكلام عن تقرير مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة، فقال إن برنامج الأمم المتحدة للبيئة يضطلع بدور هام في ما يتعلق بخطة بالي الاستراتيجية لتقديم الدعم التكنولوجي وبناء القدرات، إلا أن الأمر الأكثر أهمية يتمثل في توفير الشركاء للموارد اللازمة لتنفيذ تلك الخطة.

١٥ - **السيدة براون** (جامايكا)، نائبة الرئيس، تولت رئاسة الجلسة.

١٦ - **السيدة رايلي** (بربادوس): تكلمت باسم الجماعة الكاريبية، فحذرت من العواقب الوخيمة لتغير المناخ في ظل غياب أي إجراءات فورية. وقالت إن الجماعة الكاريبية تتطلع إلى المؤتمر المقبل لتغير المناخ في وارسو للتأكد من أن العالم يسير على الطريق الصحيح نحو تحقيق الغاية المنشودة على المستوى العالمي في عام ٢٠٢٠ والتي تتمثل في كفالة عدم زيادة درجة الحرارة بأكثر من درجتين مئويتين. ويجب، على وجه الخصوص، أن يتولى هذا المؤتمر إنشاء آلية دولية لمعالجة الخسائر والأضرار الناجمة عن آثار تغير المناخ؛ والحصول على التزام واضح من البلدان المتقدمة النمو بتقديم

المبلغ المستهدف وقدره ١٠٠ بليون دولار بحلول عام ٢٠٢٠؛ وإحراز تقدم ملموس نحو سد الفجوة بين الأرقام الفعلية وما يُطمح إليه في مجال إجراءات التخفيف من آثار تغيير المناخ لفترة ما قبل عام ٢٠٢٠. وأضافت أن الجماعة الكاريبية تتوقع أيضا أن تضطلع قمة المناخ لعام ٢٠١٤ بدور قيم في التحفيز على اتخاذ إجراء بشأن تغير المناخ قبل إبرام اتفاق المناخ العالمي في عام ٢٠١٥.

١٧ - وترحب الجماعة الكاريبية بالدور الريادي الذي يتعين أن يضطلع به المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة، بحيث يكون مكملا لمهام هيئات الأمم المتحدة الأخرى العاملة في هذا المجال. ويجب أن يستند تحقيق أهداف التنمية المستدامة إلى ما تم اكتسابه من خبرات في مجال تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وذلك لكفالة العمل على نحو مركز ومتسق. وتشعر الجماعة الكاريبية بالتشجيع إزاء العمل الذي أنجزه الفريق العامل المفتوح باب العضوية حتى الآن، وستواصل الجماعة الدعوة إلى إدراج الشواغل المثيرة لقلق الدول الجزرية الصغيرة النامية في ذلك الإطار العالمي الناشئ. وما المؤتمر الدولي المعني بالدول الجزرية الصغيرة النامية في عام ٢٠١٤ سوى لحظة محورية في تلك العملية تستحق الدعم من المجتمع الدولي، بما في ذلك عن طريق تقديم التبرعات للصندوق الاستئماني الذي أنشئ خصيصا لهذا الغرض.

١٨ - **السيد بامي** (إثيوبيا): تكلم باسم المجموعة الأفريقية، فقال إن مؤتمر ريو+٢٠ يمثل نقطة تحول رئيسية في مجال التعاون الإنمائي الدولي، ويوفر منبرا من أجل وضع خطة للتنمية لما بعد عام ٢٠١٥ على أساس مبدأ المسؤوليات المشتركة ولكن المتباينة. وما زال هدف القضاء على الفقر يشكل أكبر تحد عالمي، ولا سيما في أفريقيا، ويمثل شرطا مسبقا لتحقيق التنمية المستدامة. ولذلك أصبح من الضروري الآن أكثر من أي وقت مضى أن يفي الشركاء الدوليون بجميع التزاماتهم نحو دعم أفريقيا. وينبغي للمنتدى السياسي الرفيع المستوى أن يوفر الريادة وأن يكفل تحقيق التماسك والتكامل بين مختلف عمليات المتابعة لمؤتمر ريو+٢٠ وفي الوقت نفسه تعزيز تكامل الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة. وتقع على عاتق هذا المنتدى أيضا مسؤولية حاسمة تتمثل في التأكد من ارتباط أهداف التنمية المستدامة التي وضعها الفريق العامل المفتوح العضوية بنتائج أعمال لجنة الخبراء الحكومية الدولية بشأن تمويل التنمية المستدامة.

١٩ - واستطرد قائلا إن تغير المناخ ما زال يشكل تهديدا خطيرا للبلدان النامية الأفريقية وغيرها من البلدان النامية. ولذا فثمة حاجة ملحة لأن يتم التوصل إلى اتفاق ملزم قانونا بحلول عام ٢٠١٥، وأن تفي البلدان المتقدمة النمو بالتزاماتها القاضية بتخصيص مبلغ قدره ١٠٠ بليون دولار من أجل صندوق المناخ الأخضر بحلول عام ٢٠٢٠. فالبلدان الأفريقية لا تستطيع التكيف مع آثار تغير المناخ أو التخفيف من تلك الآثار دون ممارسة الإدارة المستدامة للأراضي؛ مما يجعل تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر، وذلك بتقديم الدعم إلى المشاريع الرامية إلى مكافحة التصحر في البلدان النامية، أمرا مهما للغاية الآن أكثر من أي وقت مضى. وأضاف أن المجموعة الأفريقية تولي أيضا أهمية حاسمة لاستكشاف الخيارات المتاحة من أجل تيسير تحقيق التنمية، ونقل التكنولوجيات النظيفة والسليمة بيئيا ونشرها وذلك عن طريق وضع آلية لتيسير التكنولوجيا، فالتكنولوجيا هي أساس التحول الصناعي والتحول الهيكلي للاقتصادات النامية.

٢٠ - **السيد سيديهابي** (إندونيسيا): تكلم باسم رابطة أمم جنوب شرق آسيا، فأعرب عن تأييد وفد بلده لعمليات متابعة نتائج مؤتمر ريو+٢٠ وللجهود الرامية إلى إنشاء آلية لتيسير الاستفادة من التكنولوجيا. وقال إن المنتدى السياسي الرفيع المستوى يؤكد وبحق أن هدف القضاء على الفقر جنبا إلى جنب مع تحقيق التنمية المستدامة يمثلان الهدفين

الأساسيين لخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥؛ وإن المنتدى نفسه يحتاج إلى الاستمرار في اتباع نهج مُركَّز حتى يتسنى له توليد زخم من أجل إحداث التغيير المطلوب. ورغم أهمية مواجهة تحديات التنمية المستدامة، بما في ذلك التصحر وتدهور الأراضي والجفاف واستمرار فقدان التنوع البيولوجي، يجب أيضا مضاعفة الجهود من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في الوقت المناسب؛ وذلك بالنظر إلى الزيادة العالمية في مخاطر الكوارث، التي تتطلب اتباع نهج يراعي المخاطر، لا سيما في منطقة رابطة أمم جنوب شرق آسيا.

٢١ - وأضاف قائلا إن رابطة أمم جنوب شرقي آسيا بصدد اتخاذ خطوات ملموسة للتصدي للآثار الضارة لتغير المناخ، الذي يعد واحدا من أكبر التحديات العالمية في الوقت الراهن. وتأمل الرابطة بشدة التوصل إلى نتيجة ناجحة في إطار مؤتمر وارسو المعني بالمناخ تكون شاملة ومتوازنة وتتم بدافع من الدول الأعضاء، وتراعي مبدأ المسؤوليات المشتركة ولكن المتباينة. وبالمثل، فإن المداولات بشأن خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ يجب أن تكون مفتوحة وشفافة وشاملة للجميع وأن تتم بدافع من الدول الأعضاء.

٢٢ - **السيد بيفيغليا زامبيتي** (المراقب عن الاتحاد عن الأوروبي): تكلم أيضا باسم البلدان المرشحة وهي الجبل الأسود وصربيا وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية سابقاً؛ وبلدان عملية تحقيق الاستقرار والانتساب وهي ألبانيا والبوسنة والهرسك؛ بالإضافة إلى أرمينيا وجورجيا وجمهورية مولدوفا، فشدد على أهمية وجود اتساق في السياسات العامة داخل منظومة المتحدة الأمم، ليس في ما بين عمليات متابعة نتائج مؤتمر ريو+٢٠ وعلى صعيد خطة عمل التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ وعملية التمويل لأغراض التنمية فحسب، بل أيضا في ما يتعلق بالعديد من الشواغل الأخرى ذات الصلة، بما في ذلك حق ممارسة الديمقراطية وفرض سيادة القانون واحترام حقوق الإنسان وتحقيق الأمن والسلام وتحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة وشؤون السكان والتنمية ومواجهة آثار تغير المناخ. فمسألة آثار تغير المناخ تشكل تحديا مركزيا ولا بد من مواجهتها عن طريق خفض الانبعاثات، وتحقيق التنمية القادرة على التكيف مع تغير المناخ واستخدام إجراءات مكافحة آثار تغيير المناخ باعتبارها عاملا محفزا على تحقيق التنمية المستدامة. وينبغي لمؤتمر وارسو المعني بالمناخ أن يمهد الطريق لاعتماد اتفاق ملزم قانونا واتخاذ تدابير محددة للحد من الزيادة في درجات الحرارة العالمية إلى أقل من درجتين مئويتين فوق مستويات ما قبل العصر الصناعي. وقال إنه يتطلع أيضا إلى إجراء مناقشات بناءة بشأن التنوع البيولوجي والتصحر وتدهور الأراضي والجفاف والحد من مخاطر الكوارث، ويتطلع كذلك إلى عقد مؤتمر الأمم المتحدة الدولي الثالث المعني بالدول الجزرية الصغيرة النامية، الذي ينبغي له أن يتسم بالتركيز والفعالية وأن يكون عملي المنحى، وكذلك ينبغي أن تكون عملية التحضير له. وسيكون الاتحاد الأوروبي شريكا طبيعيا لتلك الدول في ما تبذله من جهود ترمي إلى تحقيق التنمية المستدامة.

٢٣ - ونظرا للتوسع الحضري المستمر والسريع، لا يمكن تحقيق التنمية المستدامة دون مشاركة المدن في تحقيقها أو دون اتباع نهج شامل لتحقيقها. لذا ينبغي للمناقشات التحضيرية التي تجرى استعدادا لمؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بالإسكان والتنمية المستدامة أن تكون شاملة وفعالة وأن تركز على التحديات التي تواجه تنفيذ جدول أعمال الموئل. وأعرب عن أمله أيضا في أن تتواصل الجهود التي تبذل لتحسين أساليب عمل اللجنة، في إطار تنشيط أعمال الجمعية العامة.

٢٤ - **السيدة موسى** (ناورو): تكلمت باسم تحالف الدول الجزرية الصغيرة، فقالت إن المؤتمر الدولي الثالث المعني

بالدول الجزرية الصغيرة النامية من المتوقع أن يكون بداية عهد جديد من الشراكات في مجال التنمية المستدامة، التي ترتكز على الثقة المتبادلة والمساواة والاحترام والمساءلة. وأضافت أن تغير المناخ يمثل تحديا بارزا للجيل الحالي وتهديدا وجوديا لبلدان مثل بلدها، حيث إن آثاره التي تتزايد حدتها بشدة تؤدي إلى تفاقم التحديات المتمثلة في الفقر والتدهور الإيكولوجي والتنمية المستدامة. وعما قريب، سيكون أمام المجتمع الدولي عدد من الفرص الهامة، تشمل مؤتمر ساموا ومؤتمر وارسو المعنيين بتغير المناخ، لاتخاذ الإجراءات الجريئة اللازمة في هذا المجال.

٢٥ - وأضافت أن الإدارة المستدامة للموارد البحرية تعتبر ذات أهمية كبيرة بالنسبة للدول الجزرية الصغيرة النامية من أجل كفالة ميزتها التنافسية في الاقتصاد العالمي، كما تعتبر ضرورية لتمكينها من كفالة توافر الركائز الثلاث للتنمية المستدامة. وينبغي لأهداف التنمية المستدامة وخطة عمل ما بعد عام ٢٠١٥ أن تبرز تلك الحقيقة على النحو الواجب. وتمتلك تلك الدول أيضا موارد هائلة من الطاقة المتجددة التي يمكن أن تسمح لها بتلبية احتياجاتها الخاصة وكذلك التصدير إلى بلدان أخرى، ولذا فمن شأن إعطاء الأولوية لمسألة الطاقة المتجددة أن يمكن تلك الدول من الاضطلاع بدورها في الجهود المبذولة على الصعيد العالمي للتخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معها. وقالت إنها تتطلع إلى أن يولي المنتدى السياسي الرفيع المستوى الاهتمام المناسب لأولويات تلك الدول. وأعربت عن اقتناع تحالف الدول الجزرية الصغيرة النامية بأن تعزيز التعاون الدولي وبناء شراكات متناظرة من شأنهما أن يسهلا الطريق نحو تحقيق تنمية مستدامة أكثر فائدة وأكثر إنصافا على الصعيد العالمي. وأضافت أن التحالف يحث الشركاء في التنمية على مواصلة تقديم مساهمات طوعية إلى الصندوق الاستئماني لمؤتمر ساموا، ويدعوهم إلى الانضمام إلى الاحتفال بالسنة الدولية للدول الجزرية الصغيرة النامية في عام ٢٠١٤.

٢٦ - **السيد زينسو** (بنن): تكلم باسم مجموعة أقل البلدان نموا، فقال إن استدامة التنمية تتوقف على التكامل المتوازن بين أبعادها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، على النحو الوارد في برنامج عمل إسطنبول لصالح أقل البلدان نموا. وأعرب عن ترحيب المجموعة بكون المنتدى السياسي الرفيع المستوى سيتابع تنفيذ برنامج العمل، وإقرارها بضرورة مراعاة أهداف التنمية المستدامة إلى أقصى حد ممكن. وقال إن المجموعة تؤكد مجددا التزامها بتنفيذ برنامج العمل، الذي سيُستعرض دوريا مع جميع أصحاب المصلحة الرئيسيين والأطراف المهتمة الأخرى. وما زالت أقل البلدان نموا تعاني من الآثار السلبية للأزمات الحالية، الأمر الذي جعل معدل النمو الاقتصادي سنوي فيها يظل أقل بكثير عن المعدل المستهدف ونسبته ٧ في المائة؛ ولذلك ثمة حاجة إلى تقديم مساعدة دولية في الوقت المناسب لدعم ما تبذله تلك البلدان من جهود. ويمثل الانخفاض المستمر في المساعدة الإنمائية الرسمية مصدر قلق بالغ لهذه الدول، حيث إن المساعدة الإنمائية الرسمية هي المصدر الرئيسي للتمويل الخارجي في تلك الدول.

٢٧ - واستطرد قائلا إن أولويات أقل البلدان نموا تحتاج إلى أن توضع في صميم خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، التي يجب أن تستوعب الأهداف الإنمائية للألفية وتوفر إطارا لتنفيذ استراتيجيات وسياسات التنمية المستدامة الرامية إلى القضاء المبرم على الفقر في جميع أنحاء العالم.

٢٨ - **السيد رويز هيرنانديز** (بنما): تكلم باسم منظومة التكامل لأمريكا الوسطى، فقال إن التنمية المستدامة تحتل الصدارة في سلم الأولويات على الصعيدين الوطني والإقليمي، وأضاف أن البلدان الأعضاء في منظومة التكامل

لأمريكا الوسطى تبذل كل جهد ممكن للترويج لها بشكل مشترك، مع إيلاء الاعتبار الواجب لأبعادها الثلاثة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. وبالتالي فإن التحسينات التدريجية التي تطرأ على نوعية الحياة تحدث نموا اقتصاديا وينجم عنها تغييرات في أساليب الإنتاج وفي أنماط الاستهلاك. ويجب أيضا أن تستند التنمية المستدامة إلى احترام التنوع الثقافي والعرقي على الصعد الإقليمي والوطني والمحلي ومشاركة المواطنين على أكمل وجه في ظل إطار من التعايش السلمي والوئام مع الطبيعة. وتتطلب التنمية المستدامة أيضا مشاركة كاملة من جانب القطاع الخاص والمجتمع المدني، ونقل التكنولوجيا ونشرها، وتعزيز المهارات وبناء القدرات. واعتبر أن نهج تعددية الأطراف لا يزال النهج الأفضل في مواجهة التحديات المعنية على الصعيد العالمي.

٢٩ - وأضاف أن منطقة أمريكا الوسطى تمتلك ثراء ثقافيا وهي غنية بموارد طبيعية وتنوع بيولوجي لا يمكن التكهن بقيمتها الكبيرة لهذا الكوكب. ومع ذلك، فمستويات الفقر مرتفعة بشكل عام، وتتزايد تهديدات الظواهر الطبيعية الشديدة بسبب الآثار السلبية لتغير المناخ. ولذلك، فإن بلدان منظومة التكامل لأمريكا الوسطى تضع آمالا عريضة على النتائج التي أسفرت عنها القرارات الحكومية الدولية التي اتخذت في إطار متابعة نتائج مؤتمر ريو+٢٠، لا سيما في إطار خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. وقد أعدت بلدان المنظومة، من جانبها، مشروع قرار بشأن السياحة المستدامة، على غرار ما فعلت في العام السابق، وتأمل هذه البلدان أن يحظى هذا المشروع بالدعم مرة أخرى؛ فالسياحة المستدامة عنصر أساسي في استراتيجياتها المتكاملة الرامية إلى القضاء على الفقر ويمكن أن تسهم مساهمة كبيرة في هذه الجهود على الصعد الوطني والإقليمي والعالمي.

٣٠ - **السيدة الفرجاني** (ليبيا): رحبت بإنشاء المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة، الذي يُتوقع منه أن يبدي روح الريادة في سد الثغرات في خطة التنمية. وقالت إن الجهود التي تبذلها البلدان النامية من أجل تحقيق التنمية المستدامة، وبالتالي إنقاذ شعوبها من براثن الفقر والمرض والنهوض بالمرأة ورفع مستويات التعليم وبناء الموارد البشرية، قد يعوقها عدد من العوامل، بما في ذلك الآثار السلبية لتغير المناخ، الذي يُعد من أكبر التحديات العالمية في العصر الحاضر؛ ويتطلب هذا الأمر أن يبذل المجتمع الدولي جهدا جماعيا على أساس مبدأ المسؤوليات المشتركة ولكن المتباينة. ويمثل استخدام التنوع البيولوجي على نحو غير مستدام عاملا آخر يعوق التنمية؛ ولا سبيل للتصدي له سوى عن طريق بناء القدرات وتعزيز الموارد البشرية والمالية. ولذلك، يلزم إدراج مفهوم تعزيز التنوع البيولوجي في الخطة الإنمائية لما بعد عام ٢٠١٥. ويجب كذلك إدراج التدابير الرامية إلى التصدي لمخاطر الكوارث، حيث لا تهدد الكوارث أسلوب حياة ملايين الناس فحسب بل تهدد أيضا بقاءهم على قيد الحياة. ودعت إلى مزيد من التنسيق الدولي، بالإضافة إلى إنشاء نظام للإنذار المبكر في إطار استراتيجية عامة للحد من مخاطر الكوارث على الصعيدين الوطني والدولي.

٣١ - واستطردت قائلة إن العديد من البلدان، ولا سيما تلك المتضررة من التصحر، ما زالت تواصل مكافحة الفقر. ورغم ترحيب ليبيا بالنتيجة الإيجابية التي أسفر عنها المؤتمر الحادي عشر للأطراف في اتفاقية مكافحة التصحر، فإنها تحث المجتمع الدولي على تزويد أمانة الاتفاقية بالدعم المالي والتقني اللازم للقيام بعملها وللحد من الآثار السلبية للتصحر على البلدان النامية. وأضافت أن هناك حاجة أيضا إلى زيادة الدعم السياسي للترويج لمصادر الطاقة البديلة والتكنولوجيات المنخفضة الانبعاثات، حيث إن عدم إمكانية

حصول العديد من البلدان على الطاقة النظيفة والمتجددة يمثل عقبة رئيسية أمام تحقيق التنمية في تلك البلدان.

٣٢ - **السيد الكراكسي** (مصر): قال إن هدف القضاء على الفقر يعتبر أكبر التحديات التي تواجه العالم حاليا ويمثل شرطا مسبقا لتحقيق التنمية المستدامة. وفي البيئة الاقتصادية الدولية غير المواتية حاليا، يشكّل الانخفاض المستمر في المساعدة الإنمائية الرسمية أمرا مثيرا للقلق. فالحق في التنمية ومبدأ المسؤوليات المشتركة ولكن المتباينة ينبغي أن يظلا حجر الأساس في الجهود المبذولة لتحقيق التنمية على الصعيد العالمي.

٣٣ - وقال إن مصر ترحب بإنشاء المنتدى السياسي الرفيع المستوى وبالمقترحات المتعلقة بإنشاء آلية لتيسير نقل التكنولوجيا ولكنها ما زالت تشعر بالقلق إزاء غياب العمل الجماعي من أجل التصدي لتغير المناخ. ويجب على البلدان المتقدمة النمو أن تفي بالتزاماتها، لا سيما في ضوء مسؤولياتها التاريخية؛ وإضافة إلى ذلك، ينبغي عليها أن تتعهد بالتزامات صارمة للتخفيف من الآثار السلبية للانبعاثات، مصحوبة بمستهدفات طموحة للحد من تلك الانبعاثات الضارة.

٣٤ - واستطرد قائلا إن للمياه أيضا أهمية بالغة في تحقيق التنمية المستدامة، والإدارة السليمة للمياه من الأمور الأساسية في هذا الإطار. لذا، يجب على المجتمع الدولي الاتفاق على هدف يتمثل في كفالة أمن المياه وتعزيز مفهوم تقاسم المنافع، جنبا إلى جنب مع مبدأ ”لا ضرر ولا ضرار“؛ ويمكن أن تشمل الأهداف الأخرى خفض عدد السكان الذين يعانون من الفقر المائي وعدد البلدان التي تكابد الإجهاد المائي. وينبغي أيضا إيلاء الأولوية إلى إنتاج الطاقة، ولا سيما عن طريق القيام، على سبيل الاستعجال، بإنشاء آلية لنقل التكنولوجيات المتطورة للطاقة، وإلى تكثيف الجهود الدولية الرامية إلى مكافحة تدهور الأراضي والجفاف والتصحر.

٣٥ - **السيد لوه سيك تيونغ** (ماليزيا): قال إن من المهم كفالة التآزر والاتساق والدعم المتبادل في ما بين مختلف عمليات متابعة نتائج مؤتمر ريو+٢٠، وأن تُحدد مهام المنتدى السياسي الرفيع المستوى بحيث يصبح قادرا على رصد وتنفيذ التزامات التنمية المستدامة، ولا سيما لما بعد عام ٢٠١٥. وأضاف أن بلورة التزام ماليزيا بالتنمية المستدامة يبرز في خططها الإنمائية الوطنية، التي تهدف إلى تحقيق وضع الدولة المتقدمة النمو بحلول عام ٢٠٢٠. وقال إن بلده يتوقع أيضا أن يتحول إلى اقتصاد منخفض الكربون، وتلتزم ماليزيا طوعا بالوصول إلى الرقم المستهدف للحد من الانبعاثات بنسبة ٤٠ في المائة بحلول ذلك العام نفسه.

٣٦ - وأضاف أن ماليزيا اعتمدت سياسة ناجحة لتطبيقات التكنولوجيا الخضراء أسفرت عن جذب استثمارات أجنبية مباشرة كبيرة إلى قطاع توليد الطاقة الكهربائية من الطاقة الشمسية في ماليزيا، وتشجع قطاع الأعمال على الاستثمار في مجال حماية البيئة. وتتم إتاحة المساعدات المالية والحوافز الضريبية للتشجيع على استخدام التكنولوجيا الخضراء المراعية للبيئة وتطوير أساليبها، وفي الوقت نفسه يتم التركيز بشكل كبير على الاستهلاك والإنتاج المستدامين، واعتماد الممارسات المستدامة في زراعة النخيل لاستخراج الزيت منه. وتلتزم ماليزيا بالحفاظ على ما لا تقل نسبته عن ٥٠ في المائة على الأقل من أراضيها في شكل غطاء حرجي. وعلاوة على ذلك، فإن الإنجازات التي تحققت في السعي إلى تحقيق التنمية المستدامة تنعكس في النجاحات التي تحققت على الصعيد الاجتماعي، بما في ذلك حدوث انخفاض في معدل الفقر العام في البلد، وتحقيق زيادة في متوسط دخل الأسرة المعيشية. ومن ثم يمكن للجنة أن تتأكد من دعم وفد بلاده الكامل للعمليات الحكومية الدولية لمؤتمر ريو+٢٠ والعمليات الأخرى ذات الصلة بخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥.

رفعت الجلسة في الساعة ١٣:٠٠.